

دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Relationship study Between banking development and economic growth in Algeria during the period (2000-2020) using the cointegration model and the error correction model (ECM)

نسرين بطيوي^{1*}، محمد علي دحمان²¹ مخبر الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت (الجزائر)،² مخبر الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت (الجزائر)،Bettioui Nesrine^{1*}, Ali Dahmen Mohamed²¹ Market Lab, Operation, Simulation and Legislation in the Maghreb, Ain Temouchent University (Algeria).² Market Lab, Operation, Simulation and Legislation in the Maghreb, Ain Temouchent University (Algeria).

تاريخ الاستلام (Received): 2022/06/15؛ تاريخ المراجعة (Revised): 2022/08/21؛ تاريخ القبول (Accepted): 2022/12/03

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ECM. وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: بالاعتماد على اختبار Johansen في المدى الطويل أن كل من المتغيرات التالية (الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، مؤشر التضخم) تربطها علاقة طردية مع معدل النمو الاقتصادي بالجزائر، إلا مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص المعبر عن تطور القطاع المصرفي (BD) أظهر تأثير سلبى على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما أظهرت نتائج المدى القصير بالاعتماد على اختبار ECM محافظة متغيرات الدراسة على نفس العلاقة السابقة في المدى الطويل إلا مؤشر الإنفاق الحكومي والتضخم الذي لم يكن له أي تأثير على معدل النمو الاقتصادي. وعليه تستنتج الدراسة أن سبب العلاقة السلبية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي راجع إلى سيطرة المصارف العامة على الجهاز المصرفي الجزائري والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي أصول المصرف، وهذا ما يخفض من المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، تطور مصرفي، نموذج تصحيح الخطأ ECM، اختبار Johansen.

تصنيف JEL : C01؛ E51؛ O16

Abstract: This study aims to highlight the impact of the development of the banking sector on economic growth in Algeria during the period from 2000 to 2020, using the co-integration model and the error correction model (ECM). The study reached the following most important results: Depending on the Johansen test in the long term, all the variables of the study represented in (government spending, trade openness, inflation index) has a positive relationship with the rate of economic growth in Algeria, However, the banking development index measured by domestic credit provided to the private sector (BD) showed a negative impact on the rate of economic growth in Algeria during the study period. While the results of the short term, based on the ECM model, showed that the study variables maintain the same previous relationship in the long term, except for the government spending and inflation index, which had no effect on the rate of economic growth. Accordingly, the study concludes that the reason for the negative relationship between banking development and economic growth is due to the monopoly of the activities of the banking system in Algeria by public banks, which account for about 90% of the total assets, and this is what deprives the Algerian economy of an effective participation of the private sector in achieving economic growth in Algeria.

key words: Economic Growth, Banking Development, Error Correction Model ECM, Test of Johansen .**Jel Classification Codes :** C01 ; E51; O16*Bettioui Nesrine, e-mail: Bettioui92nesrine@gmail.com

أ - تمهيد :

إن وجود نظام مالي ومصرفي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق استقرار في النشاط الاقتصادي من خلال عملية التحويل وتخصيص الموارد المالية بالشكل الذي يضمن توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية المثلى. وعليه نقول أن الدولة تتميز بتطور مالي ومصرفي عندما تقوم الأسواق المالية والوساطة المالية بتقديم خدمات ومنتجات مالية حديثة ، كما يتميز السوق المصرفي بتخفيض والحد من تكاليف المعلومات والعقود والمعاملات وبالتالي يتميز بالتخصيص الأمثل للموارد المالية، ضمان متابعة ومراقبة الاستثمار لتسهيل التعاملات والمبادلات المالية والتغطية ضد المخاطر عبر التنوع في الأصول ، ضمان تعبئة المدخرات وتسهيل تبادل السلع والخدمات، كما تتطور الوساطة المالية من خلال تعبئة الادخار والتوسع في منح الائتمان ما يؤدي إلى زيادة فرص وإمكانيات توجيه الادخار من المدخرين إلى المستثمرين لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات ما يؤدي ذلك إلى تقليص البطالة ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي للبلد

وفي سبيل دعم تطور القطاع المصرفي المحلي لتعزيز دوره التمويلي، سارعت العديد من الدول من بينها الدول النامية كالجائز إلى تحرير هذا القطاع وعوامة النشاط المالي والمصرفي، خاصة فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل والكفاءة للموارد المالية وتقديم خدمات مالية حديثة ومتطورة تلي مختلف حاجات ورغبات الأعوان الاقتصاديون وهذا من شأنه يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

من هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة كآتي:

✓ هل يمكن لتطور القطاع المصرفي أن يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)؟

من هنا يمكن صياغة فرضية الدراسة كالتالي:

- يوجد تأثير سلبي لتطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 في الأجل القصير والطويل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد طبيعة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي؛

- معرفة واقع التطور المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020؛

- التعرف على محددات المستخدمة لقياس التطور المالي (المصرفي).

ولقد تم تحديد منهج الدراسة كالتالي:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة سيتم استخدام المنهج التحليلي وذلك لإثراء الجانب النظري من الدراسة المتعلقة بإعطاء مفاهيم على التطور المصرفي والعلاقة التي تربطه بالنمو الاقتصادي. أما الجانب التطبيقي سيتم استخدام المنهج الكمي التحليلي من خلال استخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لاعتباره أسلوباً علمياً تطبيقياً يتوافق مع موضوع البحث لتحديد أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وعليه تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الدراسات السابقة؛

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة؛

المحور الثالث: نتائج الدراسة القياسية لأثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المحور الرابع: مناقشة نتائج الدراسة القياسية.

1.1. الدراسات السابقة

دراسة (Qizhong, Jianfu, & Rui, 2011) بعنوان "مقياس التطور المالي الإقليمي، الهيكل الكفاءة والنمو - الاقتصادي" تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين مقياس التطور المالي هيكلتها وكفاءتها ونمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1991-2007 باستخدام نموذج Panel Dynamic. توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة المالية لها آثار إيجابية كبيرة على النمو

الاقتصادي في الصين خاصة في المناطق الشرقية، وأثار سلبية في المناطق الوسطى.¹ دراسة (Touny, 2014) بعنوان "محددات الاقتصاد الكلي في تطور القطاع المصرفي دراسة مقارنة بين مصر ومملكة العربية السعودية" تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاقتصاد الكلي لتطور القطاع المصرفي في مصر خلال الفترة 1977-2016 والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1984-2012 باستخدام نموذج VAR وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: النمو الاقتصادي له تأثير سلبي طويل المدى على الائتمان الخاص في كل من مصر والمملكة العربية السعودية، الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على الائتمان للقطاع الخاص في مصر.² دراسة (Ayadi, Arbak, Naceur, & De Groen, 2015) بعنوان "التطور المالي والكفاءة المصرفية والنمو الاقتصادي" تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج Panel خلال الفترة 1985-2009 في بلدان شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط وخلصت الدراسة إلى أن ائتمان القطاع الخاص والودائع المصرفية ترتبط ارتباطاً سلبياً بالنمو، يسهم الاستثمار سواء كان محلياً أو في شكل استثمارات أجنبية مباشرة إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي، إن للتضخم تأثير منخفض على النمو الاقتصادي وهي بحاجة إلى إدارة معدلات التضخم لديها من أجل تحقيق نمو أفضل.³ دراسة (Stepanovna, Sergeevna, Nikolaevna, & TARASOVA, 2016) بعنوان "محددات تطور القطاع المصرفي الروسي كمحركات للنمو الاقتصادي"، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة المتبادلة بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الرئيسية التي تقيم أداء القطاع المصرفي الروسي خلال الفترة الممتدة من 2005-2015 باستخدام برنامج IBM SPSS. توصلت الدراسة إلى أنه: توجد هناك علاقة قوية إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والمخاطر المصرفية الإجمالية وكذلك أرباح مؤسسات الائتمان في حالة اقتصادية مستقرة تكون هناك علاقة متبادلة بين رأس المال وربح القطاع المصرفي، أما في حالة الأزمات هناك علاقة متبادلة بين رأس المال وربح المؤسسات الائتمانية المرهبة فقط.⁴ دراسة (Dogga, Patra, & Kuruva, 2017) بعنوان "محددات تطور القطاع المصرفي في الهند" تكشف هذه الدراسة مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تقييم أهميتها كمحددات تطور القطاع المصرفي في الهند خلال الفترة 1980-2013 باستخدام نموذج ARDL ECM وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: التحرير المالي له تأثير إيجابي كبير على تطور القطاع المصرفي لأنه يحسن تخصيص الائتمان، الانفتاح التجاري كذلك تربطه علاقة طردية بتطور القطاع المصرفي، في حين متغيرات الأخرى بما في ذلك التضخم، معدل الفائدة الحقيقي لها تأثير سلبي على تطور القطاع المصرفي في الهند.⁵ دراسة (Atif Nawaz & all, 2021) تحاول هذه الدراسة إبراز العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1981-2019 وذلك باستخدام نموذج ARDL وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أن التطور المالي والمتضمن للائتمان، والأوراق المالية والتأمين الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في باكستان. توفر هذه النتائج نظرة ثاقبة للمنظمين أنه ينبغي عليهم تعزيز تركيزهم نحو التنمية المالية التي تعتبر مؤثر جد مهم على النمو الاقتصادي.⁶ دراسة (Riache & all, 2021) تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتنمية المالية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2019 وذلك باستخدام نموذج ARDL خلصت الدراسة على وجود توازن طويل المدى في العلاقة بين جميع متغيرات الدراسة. فيما يتعلق بنتائج VECM توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.⁷ وعليه نستنتج أن معظم الدراسات أعطت نتائج مختلفة لطبيعة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي نظراً لاختلاف مؤشرات القطاع المالي وتنوع المنهجيات المعتمدة لقياس الأثر واختلاف فترات الدراسة وكذا عينة الدراسة إضافة إلى اختلاف اتجاه الدراسة هناك من يدعم فرضية العرض أي تدرس أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في حين هناك من يدعم فرضية الطلب أي النمو الاقتصادي هو الذي يساهم في تعزيز التطور المصرفي وهناك من يشير إلى أن هناك علاقة متبادلة لهذا السبب هناك اختلاف في النتائج وطبيعة العلاقة المتحصل عليها .

2.1. الإطار النظري للدراسة

1.2.1 مفهوم التطور المصرفي والمالي

يطلق مفهوم التطور المالي أو التنمية المالية على مختلف المؤسسات المالية التي تتعامل في قضايا التمويل والاستثمار والإقراض والادخار ومن ضمنها المصارف وأنواعها، ومن ثم فإن التوصيف الأساسي لأي نظام مالي لا بد أن يكون عبارة عن مجموعة من العلاقات المالية المتداخلة بين الأفراد والوحدات المختلفة التي تشكل الاقتصاد. (رغد، مروان، 2013)⁸

يعرف ليفاين التطور المالي من وجهة نظر المدرسة النيوليبرالية في أنه: "زيادة مدى وكفاءة الخدمات والمؤسسات المالية في الحد من قصور السوق متمثلاً في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي بما ينتج آثار إيجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي (بوغزالة، 2015)⁹."

كما يعرف التطور المالي على أنه عندما تكون الأدوات المالية الأسواق المالية والوساطة المالية بتخفيض والحد من تكاليف المعلومات، العقود وتكاليف المعاملات وبالتالي تحقيق وظائف النظام المالي المتمثلة في إنتاج المعلومة والتخصيص الأمثل للموارد المالية ضمان متابعة ومراقبة الاستثمارات، تسهيل المعاملات والمبادلات المالية والتغطية ضد المخاطر عبر التنوع الأصول ومشاركة تلك المخاطر عبر التنوع الأصول ومشاركة تلك المخاطر، ضمان تعبئة المدخرات وتسهيل تبادل السلع والخدمات. (هانة، ودبوش، 2015)¹⁰

اقترن مفهوم التطور المالي بالتحريك المالي أي رفع القيود عن مختلف المعاملات المالية، وتعزى الصعوبة التي تحيط بالتطور المالي إلى التعقيدات التي تميز الهيكل المالي بشكل عام والذي يقود إلى تباين مستويات التطور المالي بين مختلف الدول. لذلك فإن التطور المالي يرتبط بتطور هيكله وتكون دراسته عبر المعلومات حول مختلف التغيرات التي تمس الهيكل المالي في الفترات القصيرة والطويلة فيمكن دراسة التطور المالي إما عن طريق جمع المعلومات عن مختلف التدفقات التي تترتب عن المعاملات المالية خلال فترة زمنية مستمرة، أو عبر مقارنة الهيكل المالي في فترات زمنية متباينة. (مباركي، 2016)¹¹

نستنتج مما سبق أنه لا يوجد اتفاق على تعريف ثابت ومتجانس للتطور المالي، وهذا حقيقي بوجه خاص في ظل الخصائص التي تتسم بها مختلف البلدان، ومع ذلك هناك جوانب مختلفة كثيرة للقطاع المالي المتطور، حيث يعد قطاعاً مالياً متطوراً ومكتملاً النمو في حال توفر المعايير التالية:

- تنوع الخدمات المالية المتاحة وحجم النمو في كمية الأموال التي يتم الوساطة منها في جميع أنحاء القطاع المالي؛
- تحسن القطاع المالي من حيث الإشراف والتنظيم والاستقرار وكذا من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية؛
- تزايد نسبة الأفراد الذين يحصلون على فرص الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية؛
- النمو المستمر في حجم رؤوس الأموال التي تقدمها المؤسسات المالية الخاصة بالمشاريع القطاع الخاص عوضاً عن الإقراض الحكومي المباشر والمقدم من قبل المصارف المملوكة للدولة؛
- تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي. (سوزان وآخرون، 2003)¹²

2.2.1. مؤشرات قياس التطور المصرفي

لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد عدد ونوعية المؤشرات المالية التي يمكن الأخذ بها لقياس درجة تطور النظام المصرفي حيث استخدم كل من (Mckinnon 1973 and Goldsmith 1989) مؤشر حجم الوساطة المالية (M_2/GDP) لقياس التطور المالي، في حين استخدم اقتصاديون آخرون مؤشرات مالية أخرى لقياس درجة تطور الجهاز المصرفي، وستتطرق إلى أهم هذه المؤشرات .

- **حجم الوساطة المالية (M_2/GDP):** ويسمى بمؤشر عرض النقود وهو يقيس درجة استخدام النقد في الاقتصاد القومي وعليه فهي تظهر حجم القطاع المالي في هذا الاقتصاد وبالتالي معرفة العمق المالي من خلال حجم السوق، وزيادة هذه النسبة عبر الزمن تعني تراكم أسرع لمجموعة متنوعة من الأصول المالية بصفة عامة والودائع الادخارية بصفة خاصة، وبصورة عامة تزايد هذه النسبة يشير إلى تطور حجم الوساطة المالية؛

- **نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (CP/GDP):** وبوجه عام يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات إلى القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الخدمات المالية ومن ثمة تحسن الوساطة ودليل على الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في عملية النمو الاقتصادي؛ (هتان، 2012)¹³

- **إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي:** في البلدان النامية تمثل العملة جزءاً كبيراً من رصيد النقود. بمعناه الواسع M_2 والاحتجزة خارج النظام المصرفي، وارتفاع هذه النسبة يعني زيادة استخدام العملة بدلاً من الودائع المصرفية، ولهذا السبب وليتسنى لنا الحصول على مقياس أكثر تمثيلاً للتطور المالي ويكون أكثر وضوحاً لحجم ودور الخدمات والأنشطة المالية يجب استبعاد العملة المتداولة من

مقاييس النقود بمعناها الواسع. وأحد هذه المقاييس هو نسبة الالتزامات ودائع النظام المصرفي إلى الناتج كمقياس نوعي للتطور المالي؛ (بوغزالة، 2015)

- نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعطي صورة أكثر وضوحاً على تطور الجهاز المصرفي لأنه يعكس قدرة المصارف على جذب المدخرات لفترات أطول والتي تعتبر مهمة جداً للمصارف للقيام بمنح القروض لفترات زمنية أطول والتي بدورها تعتبر مهمة جداً لتمويل الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأمد في الاقتصاد؛

- الائتمان للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان: والذي يعكس آلية توزيع القروض فيها بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، فإن النظام المالي الذي يمنح قروض أكبر للقطاع الخاص من المحتمل أن يكون هو الكفاء في اختيار المشاريع الاستثمارية الناجحة وتعبئة المدخرات الوطنية وإدارة المخاطر، من الأنظمة المالية التي تمنح قروض أكبر للقطاع العام (عمار، 2012)¹⁴

3.2.1. العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي

تعد الأعمال الرائدة 1878 Bagehot و 1911 Schumpeter قد مهدت الطريق لبحوث أخرى تعمقت في دراسة الروابط السببية في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي كتلك الخاصة 1996 Goldsmith, 1955 Gurley shaw وآخرون وهذا بعد أن هيمنت الأفكار الكينزية لفترة معتبرة بحيث لم تول اهتمامها الأول لدور التطور المالي إلا أنه بعد السبعينات عادت الأفكار الليبرالية داعية إلى الاهتمام بمسألة التطور المالي من خلال السياسات التحريرية. عموماً تنقسم الدراسات في هذا المجال والتي ترى أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي هي علاقة إيجابية إلى ثلاث مجموعات:

- وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بحيث يدعم التمويل عبر المصارف وأسواق المال صيرورة النمو الاقتصادي؛
- وجود علاقة إيجابية في الاتجاه الآخر بحيث يدعم النمو الاقتصادي تطور الخدمات المالية والقطاع المالي؛
- محدودية العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حيث لا يجب المبالغة في اعتبار التطور المالي محددًا أساسيًا من محددات النمو الاقتصادي. (زقير، 2015)¹⁵

من الأعمال المميزة نجد ما طرحه Patric 1966 عن فكرة العرض القائد والطلب التابع إن هذا السياق التحليلي يجد منطقة في تقسيم التطور المالي إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: يستحدث فيها التطور المالي في جانب العرض النمو الاقتصادي من خلال زيادة عدد المؤسسات المالية والخدمات المالية المقدمة، وحينها تتطور الوساطة المالية من خلال تعبئة الادخار والتوسع في منح الائتمان. كذلك تزيد فرص وإمكانيات توجيه الادخار من المدخرين إلى المستثمرين لتنشيط الأسواق المالية. إن التطور المصرفي من خلال زيادة منح الائتمان والتطور في الأسواق المالية من خلال زيادة المبادلات المالية؛

المرحلة الثانية: يصبح فيها النمو الاقتصادي داعماً للتطور المالي في جانب الطلب، فالتقدم في قطاع الاقتصاد الحقيقي سوف يحفز على الخدمات المالية وهذا نتيجة طبيعية للتوسع وإلصباغ الطابع التجاري على قطاعات أخرى. (عماني، 2017)¹⁶

نظراً لتطور الأسواق المالية والبنوك التي تعتمد في الأساس على نظام فعال يسمح بتطوير المؤسسات الاقتصادية كما أن توسع هذه النشاطات هذه الأخيرة ونموها يسهم في تطوير الوساطة المالية من خلال تحسين كفاءة مخصصات رأس المال وهو ما يزيد بدوره من الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية.

ويؤدي التطور المالي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في المراحل الأولى للتنمية أي أن التطور المالي يسهم في زيادة العرض أو ما يعرف بالعرض الموجه، فالابتكارات المالية تمثل فرصاً جديدة للمدخر والمستثمر وهو ما يشجع على النمو الاقتصادي. وعند بلوغ التطور المالي مستوى معين تتحول العلاقة من النمو إلى التمويل حيث يستجيب النظام المالي للتطورات التي يشهدها الاقتصاد أي أن تطور المؤسسات المالية وخدماتها لن يكون في الواقع إلا تلبية لطلب مختلف الأعوان الاقتصاديين أي الطلب التابع. وبشكل عام لا يمكن إهمال العلاقة الموجودة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي فالنظرية الاقتصادية والدلائل التجريبية تؤكد هذه العلاقة رغم الاختلاف الحاصل بين الاقتصاديين حول اتجاه العلاقة السببية. (مباركي، 2016)¹⁷

II - الطريقة والأدوات :

في هذا الجزء سنختبر أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2020 حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ومن البنك الدولي وبيانات الأطلس ولرصد العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي نستخدم نموذج تصحيح الخطأ ECM . وعند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل ومن تم الوصول إلى أفضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى، وكمرحلة ثانية استخدمنا طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified Ordinary Lest Square- FM- OLS) التي صممت لأول مرة بواسطة (Philips and Hansen ,1990) لإعطاء التقدير الأمثل للتكامل المشترك حيث تتصف هذه الطريقة بقدرتها العالية على تلاشي القيم الزائدة للمعاملات التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة إلى ذلك أن هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك، وتشتت هذه الطريقة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينهما.

من خلال هذه الدراسة فقد استندنا على مجموعة من المصارف التجارية (العامة والخاصة) العاملة بالجزائر فقط نظراً لتوفر البيانات للمصارف محل الدراسة، وقد تم استبعاد مصارف الدول الأخرى لصعوبة الحصول على البيانات التي تستخدم في احتساب متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2020 وهذا لضرورة توازن البيانات لإمكانية إبراز طبيعة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو بطريقة صحيحة ودقيقة وتفادي الحصول على نتائج متحيزة وغير صحيحة.

✓ نموذج الدراسة:

$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 DBS + \alpha_2 GOV + \alpha_3 INF + \alpha_4 CO + \epsilon_t$$

✓ المتغير التابع:

التطور الاقتصادي والذي يعبر على النمو الاقتصادي مقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ويرمز له بالرمز GDP؛

✓ المتغيرات المستقلة:

- الانفتاح التجاري: مقاس بنسبة تطور معدل الانفتاح التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز CO؛
- التطور المصرفي: مقاس بمؤشر الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز DBS؛
- الإنفاق الحكومي: مقاس بإجمالي الإنفاق الحكومي العام نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز GOV؛
- معدل التضخم: مقاس بسعر دليل أسعار المستهلكين ويرمز له بالرمز INF؛
- $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معاملات النموذج الخطي المتعدد؛
- ϵ_t : الخطأ العشوائي.

III - نتائج الدراسة :

سننتقل فيما يلي إلى تحليل نتائج الدراسة الخاصة بعرض أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1. III. الإحصائيات الوصفية

يبرز الجدول رقم 01 الإحصائيات الوصفية الخاصة بمختلف متغيرات الدراسة، ويوضح الجدول أن جميع متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي، التطور المصرفي، معدل التضخم، الانفتاح التجاري) يتم توزيعها بشكل طبيعي.

2.1.11. اختبار استقراريه متغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة)

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها وقد تم استخدام جذر الوحدة من اختبار فليب برون (pp) واختبار (ADF) والجدول رقم 02 يوضح ذلك:

- H0: وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة؛

- H1: غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى وهذا في جميع المستويات لأن prob كانت أكبر من 5% لجميع المتغيرات المدروسة، لهذا قد تم أخذ الفرق الأول للمتغيرات غير المستقرة عند المستوى لجعلها خالية من جذر الوحدة وهذا ما توضحه prob أقل من 5% إذن المتغيرات متكاملة من الدرجة (1) I فيتم قبول الفرضية البديلة H1 يعني عدم وجود جذور وحدة في السلسلة الزمنية وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند 5%. ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN.

3.1.11. منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN (المدى الطويل)

سوف نعلم على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN في إطار نموذج VAR لان هذه المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي وتعتبر هذه الطريقة أفضل من الطريقة الأولى (ENGLE GRANGER) لأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين متغيرات الدراسة، كما تعتبر هذه المنهجية مناسبة أكثر من الطرق الأخرى لأن مقدراتها أقل تحيزاً وأكثر استقراراً وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى.

1.3.11. تحديد فترة الإبطاء (P)

قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء (P) التي يتضمنها النموذج، وذلك بالاعتماد على أحد المعايير المستخدمة كما يوضحها الجدول رقم 04، ويبين الجدول فترات تباطؤ النموذج وأبرزت النتائج أن درجة الإبطاء المثلى والموافقة لنتائج كل المعايير ماعدا معيار AIC هي (1=P).

2.3.11. تحديد عدد أشعة التكامل المشترك

نستهدف فيما يلي تحديد عدد أشعة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار جوهانسن الذي يعتمد على اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى. ونتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم 05، ويوضح الجدول نتائج اختبار الأثر للفرض عدم القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي R، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأوليين وعليه نرفض الفرض عدم ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، كما تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن عدد معادلات التكامل المشترك تساوي R=3. والاختبار الآخر وهو اختبار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض عدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوي R+1 أيضا يؤيد و يقوي من النتيجة السابقة، مما يشير إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة.

4.1.11. الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ

سنقوم بإجراء كل من اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا، اختبار الارتباط التسلسلي واختبار عدم ثبات التباين للبقايا.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا: سنستخدم على إحصائية Jarque-Bera لتحديد اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا حيث تشير فرضيات الدراسة كالتالي:

- H0: البقاي لا تتبع التوزيع الطبيعي؛

- H1: البقاي تتبع توزيع طبيعي.

يوضح الشكل رقم 01 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث توضح قيمة الاحتمال لJarque-Bera أكبر من 5% تؤكد ذلك على أن السلسلة تتبع توزيع طبيعي.

- اختبار مشكل الارتباط الذاتي التسلسلي

للقيام بهذا الاختبار سنعتمد على اختبار Breusch-Godfrey والجدول رقم 06 يوضح ذلك، ويوضح الجدول نتائج اختبار مشكل الارتباط الذاتي التسلسلي وأوضح النتائج أن قيمة F-statistic قدرت ب 0.04 وهي أقل من 5% ومنه نستنتج أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ وعليه نرفض الفرضية البديلة .

- اختبار مشكل عدم تجانس التباين

لإجراء هذا الاختبار نلجأ إلى اختبار Breusch-Pagan-Godfrey والجدول رقم 07 يوضح ذلك، ويوضح الجدول نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey أن قيمة F-statistic قدرت ب 0.62 على التوالي باحتمال 0.72 أكبر من 5% وعليه نستنتج عدم وجود تجانس التباين لحدود الخطأ وعليه نقبل الفرضية البديلة.

5.111. منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

صمم كل من PHILIPS و HANSEN (1990) و PHILIPS و MOON (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشترك وعرفت بنهج FMOLS، وتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات. تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير. وتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة. كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة تنتقل إلى الخطوة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول (08).

يبين الجدول التالي نتائج الانحدار المصحح كليا لتفسير متغير النمو الاقتصادي باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية: التطور المصرفي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم، حيث نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية عند مستوى 1% كما أن التقديرات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغ معامل التحديد المعدل 0.89 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 89% من التغير في النمو الاقتصادي، أما النسبة المتبقية أي 11% فتشير لتأثير متغيرات وعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، والمعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة :

$$GDP = -13035.86 - 308.34 DBS + 66.13 GOV + 99.51 INF + 138.99 CO$$

6.111. اختبار سلسلة البواقي بالاعتماد على نموذج (KPSS) (المدى القصير)

أولا سوف يتم الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة (KPSS)، نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (KPSS) عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، أي أن سلسلة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة في المدى الطويل ما بين متغيرات الدراسة وعليه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

7.111. اختبار نموذج تصحيح الخطأ ECM

بما أن هناك تكامل مترامن بين متغيرات الدراسة سنمر إلى اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعتبر الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما، ويمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء وفق الخطوات التالية:

✓ الخطوة الأولى: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا:

$$GDP = -13035.86 - 308.34 DBS + 66.13 GOV + 99.51 INF + 138.99 CO + \varepsilon_t ECM$$

✓ الخطوة الثانية: تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 DBS_{t-1} + \alpha_2 GOV_{t-1} + \alpha_3 INF_{t-1} + \alpha_4 CO_{t-1} + \alpha_5 \varepsilon_{t-1} + U_t (\alpha_5 < 0)$$

وبالاعتماد على برنامج Eviews10 لتقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير نحصل على النتائج المبينة في الجدول رقم 10، يلاحظ من الجدول أن معامل حد التصحيح هو سالب (-0.55) ومعنوي عند 10% وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل كما يظهر من النتائج أن 55% من انحراف النمو الاقتصادي عن مستوى التوازن في المدى القصير سيتم تصحيحه كل عام، كما نلاحظ عدم مساهمة كل من الإنفاق الحكومي والتضخم في تفسير النمو الاقتصادي في المدى القصير عكس التطور المصرفي والانفتاح التجاري.

IV - مناقشة نتائج الدراسة :

✓ تفسير العلاقة في الأجل الطويل

تظهر النتائج التجريبية للعلاقة الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أن مؤشر التطور القطاع المصرفي (DBS) له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر ذو دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 1% في الأجل الطويل حيث أن الزيادة في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل النظام المصرفي تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى معاناة المنظومة المصرفية الجزائرية من مشكلة التداول خارج البنوك وهو الأمر الذي يحرم الاقتصاد الجزائري من موارد مالية إضافية يمكن توجيهها وتخصيصها بشكل أمثل لتمويل الاستثمارات المنتجة، إضافة إلى مشكلة فائض السيولة التي أصبحت ظاهرة هيكلية في الاقتصاد الجزائري وهذا مؤشر على ضعف عملية تخصيص الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل وعجز البنوك على منح القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية وتفضيل اكتناز السيولة خوفاً من المخاطرة، علاوة على ذلك احتكار الذي تعرفه أنشطة الجهاز المصرفي من قبل المصارف العامة والتي تستأثر حوالي 90% من إجمالي الأصول الودائع والقروض وهذا ما يحرم الاقتصاد الجزائري من مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي.

إن مؤشر نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GOV) قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1%، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي وحدة واحدة إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي 0.66 وحدة، وهذا نظراً لأن النفقات عرفت توسعاً كبيراً خاصة بعد سنة 2001 وهذا ما يعتبر محفز للاقتصاد الوطني وبالتالي امتصاص البطالة داخل الاقتصاد الوطني وتجسيد ذلك بالانخراط في سياسة المشاريع الكبرى كالنقل والسكن، وهياكل التعليم والبنائات القاعدية ويعود هذا الفضل إلى عائدات النفط باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

أما مؤشر الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي (CO) قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1%، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بوحدة واحدة إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 138 وحدة، ويعود هذا الارتفاع المدعوم بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية قد ساهم في زيادة العائدات النفطية والتي قامت الحكومة بتوجيه جزء منها نحو تمويل المشاريع الإنعاش الاقتصادي.

وأخيراً أبرز مؤشر التضخم (INF) تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1%، حيث إذا ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة يرتفع معدل النمو الاقتصادي ب 99 وحدة هذا ما أوضحه بعض الاقتصاديين أن مستوى التضخم الأمثل لا يتجاوز 6% و8% وإذا تجاوز هذا الحد ترتب عنه آثار سلبية على الاقتصاد، حيث خلال السنوات الأخيرة بلغ معدل التضخم 5.6% لم يتجاوز متوسط التضخم وهذا ما يعطي تفسيراً للعلاقة الإيجابية.

✓ تفسير العلاقة في الأجل القصير

تظهر النتائج التجريبية للعلاقة في الأجل القصير أن النموذج يفسر ما نسبته 85% من التغيرات الحاصلة في النمو خلال الفترة القصيرة، كما أن احتمال فيشر وهو أقل من 5% مما يعني أن النموذج مقبول معنوياً.

فيما يخص معنوية معاملات الفترة القصيرة باستخدام اختبار ECM لقد حافظت متغيرات الدراسة على نفس العلاقة السابقة في الأجل الطويل، أي أن مؤشر التطور القطاع المصرفي (DBS) له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر ذو دلالة إحصائية مقبولة

عند مستوى 1% في الأجل القصير حيث أن الزيادة في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل النظام المصرفي بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب 273 وحدة وهذا ما يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة. أما مؤشر الانفتاح التجاري (CO) قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1%، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 77 وحدة، أما باقي متغيرات الدراسة المتمثلة في الإنفاق الحكومي (GOV) لم يفسر النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باعتبار أن الدولة تقوم بتخصيص حصة معتبرة من الموارد لتغطية النفقات الاجتماعية والتي تأخذ شكل التحويلات على غرار قطاع التعليم، الصحة، المجاهدين، المعاشات، الاستهلاك... وبذلك هذه النفقات تكون على حساب جانب الاستثمار. وكذا معدل التضخم (INF) لم يكن له أي تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير خلال فترة الدراسة. كما بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ 0.55 الإشارة السالبة وذات معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 10% وهذا يعني أن جميع الانحرافات والاختلالات في التوازن في النمو الاقتصادي السنة السابقة يتم تصحيحها في نفس سنة التوازن في أقل من 3 سنوات ونصف وهذا ما يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيئاً.

V. خلاصة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 باستخدام تقنية قياسية تمثلت في نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ECM. وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
حسب اختبار علاقة التكامل المتزامن الطويلة المدى Johansen نستنتج أن جميع المتغيرات كانت ذات دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 1% والمتمثلة في:

- الانفتاح التجاري تربطه علاقة طردية مع النمو الاقتصادي ويعود هذا الارتفاع المدعوم بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية قد ساهم في زيادة العائدات النفطية والتي قامت الحكومة بتوجيه جزء منها نحو تمويل المشاريع الإنعاش الاقتصادي؛
 - الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم تربطهما علاقة طردية مع المتغير التابع والمتمثل في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة قيد الدراسة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛
 - إلا أن مؤشر التطور المصرفي تربطه علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا راجع إلى معاناة المنظومة المصرفية الجزائرية من مشكلة التداول خارج البنوك وهو الأمر الذي يجرم الاقتصاد الجزائري من موارد مالية إضافية يمكن توجيهها وتخصيصها بشكل أمثل لتمويل الاستثمارات المنتجة.
- إلا أن حسب اختبار نموذج تصحيح الخطأ ECM القصير المدى نستنتج أنه:

- حافظ مؤشر التطور المصرفي على نفس العلاقة العكسية مع معدل النمو الاقتصادي ذات دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 1%، وعليه يمكن تطوير أداء المصارف من خلال حوصصة شاملة لهذا القطاع وتكريس استقلالية كاملة للبنك المركزي مع استمرار تدويل نشاط المصارف. تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من (Touny, 2014) , (Ayadi, Arbak, Naceur, & De Groen, 2015)
- وأخيراً نلاحظ عدم مساهمة كل من الإنفاق الحكومي والتضخم في تفسير النمو الاقتصادي في المدى القصير عكس التطور المصرفي والانفتاح التجاري.
- أظهرت النتائج توافقاً مع الفرضية القائلة بأن التطور المصرفي ممثلاً في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 في المدى القصير والطويل. وعليه نقبل فرضية الدراسة.

وفي الأخير يمكننا اقتراح بعض الحلول كالقيام بالمزيد من الإصلاحات العميقة والمواكبة للظروف الاقتصادية الراهنة من أجل تطوير القطاع المصرفي حتى يكون فاعلاً أساسياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما يجب التركيز على تطبيق مبدأ الشفافية

والإفصاح المالي في نشر البيانات والمعلومات لزيادة الثقة في القطاع المصرفي، توسيع استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في عرض الخدمات، وتشجيع على ابتكار أدوات مالية جديدة ومتنوعة تفي باحتياجات العملاء والأعوان الاقتصاديين، إضافة إلى استحداث مؤسسات وهيئات مالية متطورة مختصة تسهر على دراسة وتحليل الجدوى من القروض المقدمة وتوجيهها للقطاع والوحدات الاقتصادية التي تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الحقيقي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

توصيات الدراسة:

- تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات الجهاز المصرفي وإرساء قواعد الحكم المؤسسي وذلك من خلال تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر على البنوك ناهيك عن تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية في الجهاز المصرفي؛
- تحديث وتطوير عملية الاستثمار في رأس المال البشري العامل على البنوك من خلال عمليات التدريب الداخلي أو الخارجي على مبادئ تسويق الخدمات المصرفية، أساليب التعامل مع العملاء، إدارة المخاطر؛
- تحديث وتطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور وذلك في إطار الصيرفة الشاملة ويشمل ذلك إنشاء صناديق الاستثمار، وذلك للخروج من الأنشطة التقليدية أي جذب الودائع ومنح القروض، وهذا من شأنه يقلل من مشكلة الفائض في السيولة الذي يتعارض مع وظيفة البنوك التي تقتضي التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة.

آفاق الدراسة:

- يمكن تمديد هذه الدراسة لتشمل دول نامية أخرى، أو دراسة مقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة؛
- يمكن أخذ بعين الاعتبار متغيرات شرطية أخرى مثل التحرير المالي، استقرار الاقتصاد الكلي، انفتاح حساب رأس المال.
- كما يمكن اعتماد مؤشرات أخرى لقياس تطور القطاع المصرفي والأسواق المالي، وكذلك مؤشرات أخرى لقياس النمو الاقتصادي مثل نمو مخزون رأس المال ونمو الإنتاجية.

- ملاحق :

الجدول رقم (01): الإحصائيات الوصفية لمغيرات الدراسة

	GDP	DBS	INF	CO
Mean	3.341667	96.38875	61.93958	3.945417
Median	3.300000	24.19000	62.48500	4.095000
Maximum	7.200000	1156.670	76.38000	8.890000
Minimum	1.000000	0.000000	45.09000	0.340000
Std. Dev.	1.631462	1.565789	8.028938	1.872822
Skewness	0.439755	0.130998	-0.346442	0.372928
Kurtosis	2.727250	3.28160	2.484554	3.501828
Jarque-Bera	0.847932	33.3512	0.745773	0.808133
Probability	0.654446	0.958100	0.688743	0.667600
Observations	24	24	24	24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (02): اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة بطريقة (ADF)

المتغير	الفرق	ADF			
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%
GDP	GDP	-1.55	-3.88	-3.05	-2.66
	D(GDP)	-3.50	-2.71	-1.96	-1.60
DBS	DBS	-0.32	-3.88	-3.05	-2.66
	D(DBS)	-2.88	-2.71	-1.96	-1.60
GOV	GOV	-1.77	-3.88	-3.05	-2.66
	D(GOV)	-4.25	-2.71	-1.96	-1.60
INF	INF	4.04	-3.88	-3.05	-2.66
	D(INF)	-4.02	-4.72	-3.75	-3.32
CO	CO	-2.72	-4.00	-3.09	-2.69
	D(CO)	-3.57	-2.71	-1.96	-1.60

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الجدول رقم (03): اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة بطريقة (PP)

المتغير	الفرق	PP			
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%
GDP	GDP	-1.54	-3.88	-3.05	-2.66
	D(GDP)	-3.50	-2.71	-1.96	-1.60
DBS	DBS	-0.36	-3.88	-3.05	-2.66
	D(DBS)	-2.88	-2.71	-1.96	-1.60
GOV	GOV	-1.71	-3.88	-3.05	-2.66
	D(GOV)	-4.69	-2.71	-1.96	-1.60
INF	INF	12.94	-3.88	-3.05	-2.66
	D(INF)	-7.46	-4.66	-3.73	-3.31
CO	CO	-1.22	-3.88	-3.05	-2.66
	D(CO)	-3.59	-2.71	-1.96	-1.60

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (04): جدول تلخيصي لمختلف فترات تباطؤ النموذج

Lag	Log L	LR	FBE	AIC	SC	HQ
0	-3613.83	NA	5.65 ^e +20	190.58	190.25	190.18
1	-3390.23	388.36*	1.05 ^e +22*	180.34	181.22*	180.23*
2	-3374.22	24.42	1.07 ^e +73	182.04*	181.08	182.12
3	-3364.25	13.11	1.54 ^e +52	182.45	184.24	183.45

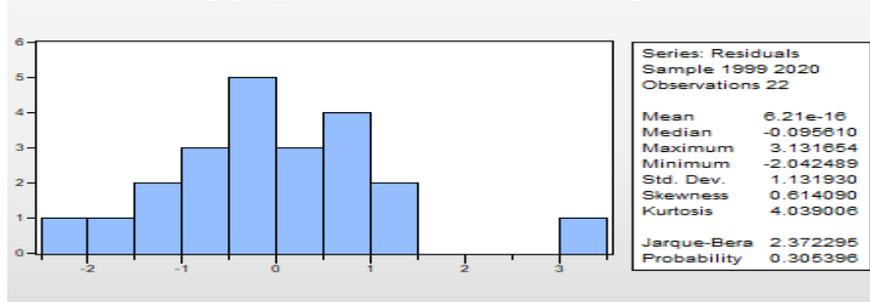
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (05): اختبار التكامل المتزامن لجوها نسن

فرضية العدم	Teste Trace			Teste Maximun Eigenvalue		
	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical 5% value at	Eigenvalue	Eigen Max-statistic	Critical value at 5%
لا شيء*	0.6701	119.88	69.81	0.6701	42.95	33.87
على الأكثر 1*	0.4422	68.92	47.85	0.4422	34.86	27.58
على الأكثر 2*	0.2345	36.76	29.79	0.2345	12.75	21.13
على الأكثر 3	0.0864	14.10	15.49	0.0864	10.49	14.26
على الأكثر 4	0.4752	3.03	3.84	0.4752	3.84	3.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الشكل رقم (01): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (06): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.046184	Prob. F(2,12)	0.59
Obs*R-squared	0.347109	Prob. Chi-Square(2)	0.6505

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (07): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.627605	Prob. F(7,14)	0.7259
Obs*R-squared	5.254715	Prob. Chi-Square(7)	0.6289
Scaled explained SS	3.233414	Prob. Chi-Square(7)	0.8626

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (08): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً

المتغير التابع GDP			
الاحتمال	إحصائية t	المعلمات	المتغيرات المستقلة
0.0007	-4.54	-308.34	DBS
0.0000	6.67	138.99	CO
0.0000	6.55	99.51	INF
0.00475	2.20	66.13	GOV
0.0000	-7.64	-13035.86	C
$R^2=0.91$		$AJD R^2 = 0.89$	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم (09): سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (KPSS)

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيم الحرجة عند 1 %	القيم الحرجة عند 5 %	القيم الحرجة عند 10 %
KPSS	0.10	0.73	0.46	0.34

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم (10): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

المتغير التابع D (GDP)			
الاحتمال	إحصائية t	المعلمات	المتغيرات المستقلة
0.0123	3.04	536.71	C
0.0001	-5.95	-273.54	D(DBS)
0.2182	1.31	28.51	D (GOV)
0.5466	-0.62	-22.11	D (INF)
0.0140	2.97	77.14	D (CO)
0.0582	-2.13	-0.55	ECM ₍₋₁₎
$R^2 = 0.85$		$F = 12.24$	
$DW = 1.87$			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (01): بيانات الدراسة

السنوات	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	معدل التضخم	معدل الانفتاح التجاري	الإفناق الحكومي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2000	6.00	1765	0.30	62,55	13.60
2001	8.00	1740.60	4.20	57,85	14.80
2002	12.20	1781.80	1.20	60,78	15.50
2003	11.20	2103.40	1.40	62,3	14.80
2004	11.00	2610.20	4.30	65,51	13.80
2005	11.90	3113.20	4.00	71,2	11.50
2006	12.10	3478.70	1.40	70,63	11.20
2007	13.00	3950.50	2.30	71,47	11.60
2008	12.80	4923.60	3.70	76,38	13.20
2009	16.30	3883.30	4.90	70,79	16.10
2010	15.20	4480.80	5.70	68,99	17.20
2011	13.70	5455.70	3.90	67,88	20.70
2012	14.00	5592.20	8.90	65,8	20.30
2013	16.50	5499.60	3.30	64,01	19.10
2014	18.40	5493.10	2.90	63,07	19.50
2015	21.70	4177.90	4.80	60,97	21.60
2016	22.90	3946.50	6.40	58,08	20.90
2017	24.40	4109.70	5.60	57,46	19.00
2018	24.90	4142.00	4.30	59,56	17.20
2019	25.80	3989.70	2.00	54,22	16.90
2020	29.70	3306.90	2.40	45,56	20.10

Referrals and references:

- 1 Qizhong, D., Jianfu, S., & Rui, C. (2011). " **Regional Financial Development Scale, Structure, Efficiency and Economic Growth: A Dynamic Analysis**". *Management Science and Engineering, Vol. 5, No. 3*.
- 2 Touny, M. A. (2014). " **Macroeconomic Determinants of Banking Sector Development: A Comparison Study between Egypt and Saudi Arabia**". *Advances in Management & Applied Economics, vol. 4, No.3*.
- 3 Ayadi, R., Arbak, E., Naceur, S. B., & De Groen, W. P. (2015). " **Financial development, bank efficiency, and economic growth across the Mediterranean**". *Economic and Social Development of the Southern and Eastern Mediterranean Countries, Springer*.
- 4 Stepanovna, N. y., Sergeevna, V. a. O. g., Nikolaevna, M. a. A., & TARASOVA. (2016). " **Determinants of the Russian Banking Sector Development as the Drivers of Economic Growth**". *Economic and Social Changes: Facts, Trends, Forecast .4 (46)*.
- 5 Dogga, S. M., Patra, S. K., & Kuruva, M. B. (2017). " **Determinants of banking sector development in India: ARDL bound testing approach**". *Asian Journal of Research in Banking and Finance, 7(9)*.
- 6 Atif Nawaz, M., Muhammad Sajjad Hussain, M., Altaf .H. (2021). " **The Effects of Green Financial Development on Economic Growth in Pakistan**". *Irads journale of Economics ,3(3)*.
- 7 Riache. S, Louail. B, Beggache. C. (2021). " **Causal dynamics between foreign direct investment, economic growth and financial development in Algeria during 1970-2017**". *Journal of Business Management Studies, 17 (1)*.

- ⁸ Raghad AJ, Marwan A.M. (2013) "Measuring the impact of financial development on economic growth in a sample of developing countries using the ARDL autoregressive distributed deceleration model for the period (1970-2010)." Tanmiat Al Rafidain Review, 114 (35) (Written in Arabic).
- ⁹ Boughazala.a.a. (2015). "Financial development in the countries of the Maghreb in light of openness and financial liberalization during the period 1990-2013." Journal of Algerian Institutions Performance, 08 (Written in Arabic).
- ¹⁰ Hamana K. and Daboush A.Q. (2012). "Determinants of the Development of the Financial Sector: The Case of the Arab Countries of the Southern Mediterranean for the Period (1996-2011)." An-Najah University Journal for Research (Human Sciences), 29 (09) (Written in Arabic) .
- ¹¹ Mubaraki S. (2016). "Financial development and its determinants in the Middle East and North Africa region". Journal of Industrial Economics, 11(Written in Arabic).
- ¹² Susan Crane and others. (2016). "Development of the Financial Sector in the Countries of the Middle East and North Africa (Development of the Financial Sector and Economic Growth) " .Third Symposium of the Arab Monetary Fund, United Arab Emirates, New York(Written in Arabic).
- ¹³ Tahtan.M. (2012). "The Impact of Financial Evolution on Economic Growth in MENA Countries." Published Pure Paper(Written in Arabic).
- ¹⁴ Ammar H.K. (2012)."Measuring the impact of the development of the banking system on economic growth in Iraq." PhD dissertation published at Pune University, India.
- ¹⁵ Zukrir, P. (2015). "The impact of the development of the banking system on economic growth, an econometric study of the case of Algeria during the period 1998-2012." Thesis (unpublished) submitted for obtaining a doctorate degree in economic sciences, Faculty of Commercial Economics and Management Sciences, University of Mohamed Kheidar Biskra, Algeria(Written in Arabic).
- ¹⁶ Omani L.L. (2015). "Measuring the impact of financial development on economic growth in Morocco, an experimental study by adopting the ARDL model for the period 1988-2014". El-bahith review" , 17(Written in Arabic).
- The World Bank <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ>
 - National Bureau of Statistics <http://www.ons.dz/>
 - Atlas data <http://ar.knoema.com/atlas/>
 - Eviews12 , EXCEL

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

نسرين بطوي، محمد علي دحمان(2022)، دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، مجلة الباحث، المجلد 22(1)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 125-139.